المحاضرة -01- مفهوم الاقتصاد وعلاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

مقدمة:

الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي يقوم على استخدام الأدوات التحليلية الاقتصادية في تفسير الظواهر السياسية ،ويوضح **العلاقة بين القوة الاقتصادية ومسيرة الاقتصاد العالمي** مركزا على الكيفية التي تتأثر بها قوى السوق بالقرارات السياسية وكذا تأثير القرارات الاقتصادية على مجريات السياسة ،وبالتالي فان موضوع الدراسة هو احد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الاقتصادي الذي يعد من أهم أبعاد النشاط الإنساني سواء تعلق الأمر بالفرد أو المجتمع أو الدولة.

أولا-تعريف الاقتصاد السياسي

1-تعريف الاقتصاد/لغة /اصطلاحا

إن الأصل اللغوي لكلمة **الاقتصاد السياسي ECONOMIE POLITIQUE** يوجد في الكلمات اليونانية التالية **OIKOS** تعني **منزل**،**NOMOS** تعني قانون،**POLITIKOS** تعني سياسي،وكان أول من استخدم هذا اللفظ المركب اليوناني القديم ، **OIKONOMOS** أرسطو طاليس ،ويعني به "علم مبادئ تدابير المنزل". أو "علم قوانين الاقتصاد المنزلي".

أما مصطلح علم الاقتصاد السياسي ،فقد استعمل لأول مرة من طرف الفرنسي **ANTOINE DE MONTCHRETIEN** سنة 1615،وقد أضفى عليه صفة "**السياسي**"لانشغالات شخصية يتطلع منها إلى خلق **علم جديد** هو "**فن الحصول على إيرادات الدولة**".

أما في **اللغة العربية**، فإن كلمة قصد،قصدا،واقتصد"،في الأمر ضد الإفراط في النفقة يقال اقتصد في النفقة ،توسط بين الإفراط والتقتير ،اقتصد في أمره استقام ،و أنه على قصد أي على رشد.

أما من **الناحية الاصطلاحية**، فقد تعددت تعاريف الاقتصاد بتعدد المدارس التي ينتمي إليها أصحاب هذه التعاريف ،ويمكن مناقشتها من خلال الآتي:

أ-تعريف الاقتصاد على أساس إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

اتجه البعض إلى النظر إلى "**إشباع الحاجات**"على أنه الغاية الأساسية المحددة ،لما يدخل في نطاق الاقتصاد،ويؤخذ على هذا التعريف أنه أعطى نطاقا أوسع للاقتصاد من حقيقته إذ أن كل نشاط إنساني ،يهدف إلى إشباع حاجة في النفس الإنسانية ،فمن يزور متحفا أو يستمع إلى محاضرة أو يقيم الصلاة إنما يشبع حاجة فنية أو ثقافية أو دينية،و لا يمكن القول بأن كل هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد.ولذلك اتجه هذا الفريق إلى الاشتراط بأن **تكون الحاجة من الحاجات المادية** فقط،حتى يصبح نشاط الإنسان المتعلق بإشباعها داخلا في مجال الاقتصاد.

غير أن هذا التحديد لم يسلم بدوره من النقد ،بالنظر إلى أن بعض تصرفات الأفراد متعلقة بإشباع الحاجات المادية ،يدخل في دائرة اهتمامات أخرى ،**كعلم التغذية وعلم الطب.**

وعلى هذا الأساس نجد بأن تحديد موضوع الاقتصاد ،بإشباع الحاجات هو تحديد واسع إذا أخذنا بعين الاعتبار ،جميع الحاجات الإنسانية وهو ضيق إذا نظرنا إلى الحاجات المادية فقط.

أما الفريق الذي يحدد موضوع الاقتصاد ،بأنه العلم الذي يبحث في الثروة ،فإن هذا الفريق يرى بأن الموضوع الأساسي للاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الثروة ،والثروة بالنسبة إليهم ،هي الذهب والفضة والمعدن النفيس ،والثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة.

وقد عرف الانجليزي "**الفريد مارشال**"،الاقتصاد بأنه: "**دراسة لأحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم**"، فالاقتصاد عنده يدرس الثروة وجزء من دراسة الإنسان في حياته العادية.

لكن تعريف الاقتصاد من خلال الثروة ،لم يسلم من النقد فكلمة ثروة على ما هو معلوم،تعني الأموال المادية فقط ،في حين أنه توجد إلى جانب هذه الأموال المادية الخدمات ،التي لا تتجسد في شيئ مادي ،ولها مع ذلك منفعة قيمية عظيمة،كالخدمات التي يقدمها الأستاذ ،والطبيب والمحامي وغيرهم،فمن غير المقبول أن لا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد ،لكون هذه الخدمات لها مقابل يتمثل في ثمن معين شأنها شأن سائر السلع الأخرى،وبالتالي فإن نطاق الاقتصاد لا يمكن أن يكتمل ،إلا إذا اشتمل على هذه الخدمات .

ب-تعريف الاقتصاد على أساس فكرة "التبادل".

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد على أساس فكرة التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات ،العالم **جيتون بيرو G.PIROU** ،الذي يعرف الاقتصاد بأنه:" دراسة عمليات التبادل التي يتخلى بموجبها الفرد عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل من فرد آخر على ما يحتاجه" ،و أن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال ،والسلع وإشباع الحاجات.

ويؤخذ على هذا التعريف ،عدم ملاءمته لكافة النظم الاقتصادية التي لا تعرف المبادلة ،على أساس أن عملية الإنتاج والتوزيع فيها ،تتمان بمعرفة الهيئة الممثلة للمجموع أي الدولة الاشتراكية.

ج-تعريف الاقتصاد على أساس "فكرة الاختيار".

من أهم الاقتصاديين الذين أولوا عناية بفكرة الاختيار في موضوع الاقتصاد ،العالم الانجليزي **ليونيل روبنز"L.ROBBINS** ،إذ يحدد منشأ هذه الفكرة ،بالنظر إلى الغايات والوسائل معا،ولذلك يقصر دراسة الاقتصاد على دراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم،لتحقيق الغايات التي يسعون إليها،فعلم الاقتصاد بالنسبة إليه يرجع إلى أن الموارد الطبيعية

الموجودة تحت تصرف الأفراد محدودة ،في حين نجد بأن حاجاتهم متعددة الأمر الذي لا يسمح بالوصول إلى إشباع كامل لجميع هذه الحاجات،وعلى هذا الأساس لقد خلص **"ليونيل روبينز"** إلى القول بإجراء عملية مفاضلة بين هذه الغايات المختلفة ،والقيام بعملية اختيار لتحقيق أكبر منفعة ممكنة.

د-تعريف الاقتصاد على اساس قكرة الإنتاج والتوزيع.

وفقا لهذا التعريف يتحدد موضوع الاقتصاد ،بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع،وفي هذا الصدد ،يعرف الاقتصادي السوفياتي **"نيكتين NICTINE** الاقتصاد بأنه:" **علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج"** أي **العلاقات الاقتصادية بين البشر** ،و أن هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع ،المادية في المجتمع البشري.

ه-تعريف الاقتصاد على أساس إدارة الموارد النادرة.

يعرف الاقتصادي الفرنسي المعاصر***"ريمون بار"RIMON BARRE*** الاقتصاد بأنه: "علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة"، أي ذلك العلم الذي يهتم بإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ويدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية وأنواع السلوك الاجتماعي ،لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الإنفاق ،ودراسة الكيفية التي يجب على البشر إتباعها،كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة وبين وسائل تحقيق الموارد المحدودة و النادرة ،كما يدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الغير المحدودة والوسائل الاقتصادية المحدودة.

يتضح من خلال هذا **التعاريف** بأن **المشكلة الاقتصادية** التي يواجهها الإنسان بصفة مستمرة تتلخص في أن **حاجات الإنسان متعددة ومتزايدة** في حين نجد أن **موارده محدودة أو نادرة.**

ثانيا-علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ذلك أن هذه الأخيرة تهتم بدراسة مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان ،وبالتالي فإنه لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان ،دون التعرض لمجالات النشاطات الأخرى ،لكونها فروع لعلوم تسعى جميعها إلى **فهم العلاقات بين الأفراد وطبقات المجتمع في تحولاتها عبر الزمن .**

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

توجد علاقة وطيدة وثيقة بين **الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية** في أي مجتمع ،ذلك أن موضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية في حركاتها الكلية ،أما موضوع الاقتصاد فيهتم بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع.

وتتجلى العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ،بصفة أكثر فيما يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي ***SOCOILOGIE ECONOMIQUE*** وهو فرع من فروع علم الاجتماع ،يبحث خاصة في الكيفية التي أدت بالأفراد والفئات الاجتماعية إلى إتباع سلوكات معينة ،دون تناول النتائج التي تترتب على تلك السلوكات ،التي تعد من المهام الأساسية التي ينشغل بها **التحليل الاقتصادي**.

2-علاقة الاقتصاد بالجغرافيا:

ينظر إلى الجغرافيا على أنها "**الوسط الطبيعي في توطين الأنشطة الاقتصادية المختلفة**" من خلال بروز مؤشرات ،كتوافر عناصر الإنتاج مثلا ،في موقع أو مكان ما وفي هذا الخصوص يقدم لنا علم الجغرافيا معلومات عن الوسط الطبيعي الذي تمارس فيه الأنشطة الاقتصادية ،حيث يزود علم الجغرافيا الباحث الاقتصادي بمصادر المواد الأولية والتجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة كما وكيفا)،وهذا ما يعرف **بالجغرافيا الاقتصادية** التي تهتم بأشكال الإنتاج الاقتصادي وتوطينه في المكان.

3-علاقة الاقتصاد بالتاريخ:

يسعى التاريخ إلى **معرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها** ،وكان علم الاقتصاد ولازال علما تطوريا تاريخيا ،يهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي ،نمت فيها مختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية منذ العصور البدائية وكذلك مراحل تطورها.ومن ها نلمس الارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم التاريخ الذي يهتم بمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة ،فالمؤرخ يسجل الوقائع والأحداث التاريخية،حيثياتها نتائجها ،ويبين ويوضح الأحداث التفصيلية التي حدثت بفعل الحرب أو السلم أو الجفاف أو الرخاء.

أما علم الاقتصاد فإنه يشتق من هذه الأخبار تلك العمليات الاقتصادية التي سادت في مرحلة تاريخية بعينها،وفي قطر ما أو قارة محددة ،فعالم الاقتصاد ،يهتم بالوقائع الماضية في عمومياتها وما أفرزته من عمليات وقوانين اقتصادية،ميزت حقبة تاريخية معينة أو مجتمعا معينا.

4-علاقة ا لاقتصاد بالديموغرافيا:

يقصد **بالديموغرافيا** ذلك :"العلم الذي **يهتم بقضايا السكان**"،من حيث مستويات الخصوبة حركة السكان ،الهجرة،توزيع السكان التخطيط العائلي،تحديد النسل،نمو المواليد،الوفيات،متوسط الأعمار.والجدير بالذكر أن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيرا عميقا في كيفية توزيع السكان من حيث الكم والكيف ،توزيعا جغرافيا،وعلى الكثافة السكانية وأشكال التجمع ،علاوة على أن العوامل الاقتصادية تؤثر على المواليد والوفيات ومتوسط العمر.

5-علاقة الاقتصاد بالقانون:

إن القانون هو **أحد وسائل الضبط الاجتماعي الفعالة**، وقد اهتم المشرعون ورجال السياسة بدراسة القوانين السماوية والوضعية،سواء كانت تجارية أم مدنية جنائية أم دولية،ودرسوا كذلك طرق التقاضي.

وعلاقة القانون بالاقتصاد وهي علاقة وثيقة وقوية فإذا كان القانون يدرس **الملكية** والتي هي حجر الزاوية في العملية الاقتصادية ،حيث أنها حق ينتقل عن طريق البيع والشراء والميراث والهبة والوصية،فإن علم الاقتصاد ينظر إليها باعتبارها **ظاهرة اقتصادية** ،تستوجب البحث في نشأتها وتطورها وأشكالها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن السياسة العامة لتوزيع الملكية وأثر ذلك على الأداء الاقتصادي وعلى انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية وما يترتب عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

لا يمكن تصور الحقوقيين اليوم يقومون بمهامهم دون التزود بالمعلومات الاقتصادية ،كما لا يعقل أن تدرس الحياة الاقتصادية دون تحديد الإطار القانوني لها،وهكذا يتضح جليا بأن هناك علاقة قوية بين الاقتصاد والقانون.